

**بطلان نكاح المتعة بمقتضى الدلائل
من الكتاب والسنة**



obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد: فإن النكاح الشرعي هو من سنن المرسلين، ومن ضروريات بقاء الأدميين، به ينتظم العفاف والإحسان وحفظ الأنساب. والنبي ﷺ يقول في الحديث الصحيح: (لكني أصلي وأرقد، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني) ولا يسمى النكاح زواجاً إلا إذا كان عن طريق شرعي. فلقد شرع الله سبحانه هذا الزواج ليكون طريقاً وحيداً لالتقاء الرجل بالمرأة، فكل لقاء بينهما خارج نطاق الزواج الشرعي، بأركانها وشروطه، هو لقاء محرم يحاربه الإسلام أشد المحاربة.

هذا وإنه تظهر بين حين وآخر دعوات لإباحة أنواع من الأنكحة خارج نطاق الزواج الشرعي، من ذلك دعوة بعضهم في هذه الأيام إلى حلية نكاح المتعة وضرورة الأخذ به في الوقت الحاضر، إن نكاح المتعة وإن كان مباحاً زمن الجاهلية وبدء البعثة، كإباحة الربا وشرب الخمر، والصلاة إلى غير الكعبة، إلا أن رسول الله ﷺ حرمه بعد ذلك تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة.

وفي هذه الرسالة مناقشة هادئة مدعمة بالأدلة الشرعية والمنطقية لدعاوي القائلين بنكاح المتعة، تبين ضعف دليلهم، وزيف قصدهم، وقصور حججهم؛ بل كون هذا الدليل حجة عليهم لا لهم؛ إذ أن دليلهم الوحيد في ذلك هو حديث ابن عباس في هذا الموضوع، وهم يأخذون شطراً من الحديث ويتركون الشطر الآخر، كما أنهم يأخذون قولاً ويدعون آخر ﴿فَتَوَمَّنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾^(١)، إذ

(١) سورة البقرة: ٨٥.

أن ابن عباس نفسه يصرح بأن نكاح المتعة قد حرم كتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير، على أن ابن عباس بشر يخطيء ويصيب، وقد سبقه القرآن الكريم بتحريمه بقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ (٥) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿١﴾ فاتفق الكتاب والسنة وإجماع المسلمين على تحريم نكاح المتعة.

نسأل الله سبحانه أن يسدد خطانا، وأن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

(١) سورة المؤمنون: ٥-٧.

من عبدالله بن زيد آل محمود - رئيس المحاكم الشرعية والشؤون الدينية إلى
عيسى عبدالحميد الخاقاني.

وبعد، فإنني وقفت على مقالاتك المسجلة والصادرة منك في يوم الجمعة الموافق ٢٠ / ٢ / ١٩٧٩م، وسمعت ما تضمنت من الحث والتحريض للشباب والشابات إلى التمتع من بعضهم مع بعض بنكاح المتعة الذي يستأجر فيها الرجل امرأة لوطنها باليوم أو الأسبوع بأجر مسمى معلوم، وقد أثرت هذه الفتنة في الشباب لتفسد بها أخلاقهم وأنكحتهم الشرعية وتدنيهم إلى الإباحة المحرمة المطلقة التي يعدها العلماء زناً من عمل الجاهلية. وقد وردت النصوص الصحيحة الصريحة القطعية عن رسول الله ﷺ في تحريمها إلى يوم القيامة في أحاديث مشهورة ومنشورة في رسالتي هذه، وأصحها ما ثبت في الصحيحين عن الإمام علي رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله عن متعة النساء عام خيبر»، وفي الحديث الآخر عنه: «حرم رسول الله متعة النساء والحرر الأهلية عام خيبر». وثبت عنه أنه قال: «لا أوتى بمستمعين إلا رجمتهما». وثبت مثله في صحيح مسلم عن سبرة بن معبد. وعن سلمة بن الأكوع عن رسول الله ﷺ:

(لقد انعقد إجماع الصحابة على تحريمها كتحريم الزنا) وكل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها مجمعون على تحريمها تحريماً مؤيداً إلى يوم القيامة، ولا عبرة بشذوذ الشيعة القائلين بإباحتها؛ إذ القول الشاذ لا يعتد به.. ثم إن الشيعة أنفسهم لا يعملون بها في أنفسهم ولا مع محارمهم وبناتهم، فلا نسمع برجل منهم لا من أغنيائهم ولا من فقرائهم أنه أجر ابنته أو موليته لرجل يطؤها أسبوعاً أو شهراً باسم نكاح المتعة، فهم أبعد الناس عن هذه العملية الدنيئة، وأشدهم بغضاً لها؛ لاعتقادهم بطلانها وعدم إباحتها.

وأنت تحاول أن تزيغ الناس عن معتقدهم الصحيح، ثم تقودهم إلى الإباحة المحرمة بزخرف القول غروراً. وكأنك إنما قصدت هذه البلاد لقصد إثارة الفتن فيها التي هذه من جملتها، ومتى أردت بنا فتنة أيينا.

وبما أنني - رئيس المحاكم الشرعية والشؤون الدينية - فإنني أمنعك منعاً باتاً من التعرض لإثارة مثل هذه الفتنة التي تزيغ الناس عن معتقدتهم الصحيح، ثم تدنيهم من الإباحة المحرمة، ولو كان عن جهل منك لعذرناك، ولكنه عن قصد لإثارة الفتنة بين أهل السنة فعزلناك. فمن واجبك التزام الأدب الذي هو من صالحك وصالحنا، وعدم التعرض لإثارة الفتن الضارة، ولا الأقوال الشاذة؛ إذ تحريم المتعة هو من الأمر الجلي الذي لا يخالطه غبار من الشك.

وستجد في رسالتنا ما يشفي ويروي الغليل مما لا شك في صحته. واني أرجو أن تكون لك بمثابة العظة النافعة - وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع. والسلام.

عبدالله بن زيد آل محمود

رئيس المحاكم الشرعية والشؤون الدينية

بطلان نكاح المتعة بمقتضى الدلائل من الكتاب والسنة

الحمد لله، ثم الصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تمسك بسنته واتبع هداياه.

أما بعد: فإنني رأيت مقالة صادرة عن أحد علماء الشيعة⁽¹⁾ يقول فيها بإباحة متعة النساء، ويحث فيها الشباب والشابات على فتح أبواب التمتع من بعضهم مع بعض بالنكاح المؤقت باليوم واليومين والأسبوع والشهر؛ ليشبعوا بذلك شهوتهم بدون تكلف النكاح الشرعي الذي يشق عليهم فعله، وفعل ما يترتب عليه من الصداق والنفقة.

وهذه دعوة سافرة إلى فتح أبواب الزنا والتوسع فيه مما يجعل الشباب ينصرفون عن النكاح الشرعي، وكانت هذه القضية هي مما عفا عليه الأثر، ولم يبق عند علماء المسلمين كافة أي اهتمام بها ولا ذكر؛ لكونها معلومة البطلان بواضح الكتاب والسنة والإجماع.

ثم إنه يستدل لتأييد رأيه بالنقول الباطلة غير الصحيحة، وبالأحاديث المنسوخة، فتراه يقول ذكر البخاري في كتابه كذا، وذكر مسلم كذا، وذكر الرازي كذا، بما لا حقيقة له ولم أجده ذكر في مقالته حديثاً واحداً بلفظه أو معناه، لكنه عندما يسوق حديثاً كحديث الإمام علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ رخص في المتعة في أول الإسلام، ثم نهى عنها عام خيبر وقبل عام الفتح نهياً عاماً دائماً إلى يوم القيامة، فتراه يحتج بالمنسوخ من قوله رخص النبي ﷺ في المتعة، ويترك الناسخ تفريراً وتدليساً لأسماع الناس، مع العلم أنني لم أره ذكر حديثاً واحداً صحيحاً بلفظه يؤيد صحة ما ذهب إليه، إلا أن يكون منسوخاً قد بطل العمل به.

(1) المقالة صادرة عن عيسى الخاقاني.

إن أول كلمة بدأ بها مقالته هي قوله:

«إن المتعة كانت مباحة، وإن أول من قال بتحريمها هو الخليفة الثاني» يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهو يحاول إلصاقها بعمر ليستبيح بذلك حرمة تحريمها، ويزنه الرسول عنها، وهذا ليس محمولاً على عدم معرفته أحاديث النسخ لها وإجماع الصحابة على تحريمها، وإنما فعله تلبساً على أسماع الناس، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١).
ولبس الحق بالباطل هو تغطيته به بحيث يظهر الباطل في صورة الحق، فيظهر للناس باطله في صورة الحق، وهو في الحقيقة باطل.
ومن لوازم هذا التدليس كتمان الحق وعدم بيانه؛ لأنه لو بينه للناس لعرفوا حقيقة بطلان قوله كله.

وإباحته في بدء الإسلام إنما نشأت عن بقاء الناس على حالتهم في الجاهلية، وكان هذا نوعاً من أنكحتهم، ويسمى في القرآن ﴿مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾. كما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير أن «عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء منها نكاح الناس اليوم، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها، ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمئتها أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه، ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع. ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها، فإذا حملت ووضعت ومر عليها ليال بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها تقول لهم عرفتم الذي كان من أمركم، وقد ولدت، فهو ابنك يا فلان، تسمى من أحبت باسمه، فيلحق به ولدها، لا يستطيع أن يمتنع به

(١) سورة آل عمران: ٧١

الرجل. ونكاح رابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاءها، وهنّ البغايا كن ينصبن على أبوابهنّ رايات تكون علماً، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القافة، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالتاط به، ودعي ابنه، لا يمتنع من ذلك. فلما بعث محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم».

وبه يعلم أن نكاح المتعة هو من قبيل «مُتَخَذَاتٍ أَخْدَانٍ» بحيث يختص بها واحد بدون مشارك في زمن محدود، كما هو الواقع من فعل كثير من النساء الزواني اللاتي يراعين التستر، وبذلك أنزل الله تعالى قوله: «فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَخَذَاتٍ أَخْدَانٍ»^(١)، فسمى الله الصداق أجرة وأجرأ كما قال سبحانه: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ»^(٢). وفي قصة موسى قول شعيب: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ»^(٣)، فتزوجها موسى برعاية غنم شعيب ثمانين سنين ثم كملها عشراً. فليس في الشريعة الإسلامية نكاح مباح إلا نكاح الزوجة أو الأمة، فمن ابتغى نكاحاً غيرهما فأولئك هم العادون، أي الذين يطلبون نكاحاً مؤقتاً بيوم أو يومين فهم المعتدون لحدود الله والمستحلون لمحارمه.

ثم إن صاحب المقالة رد على من قال بجواز الاستمناء باليد يعني بذلك الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه (الحلال والحرام) حيث طرق موضوع هذه القضية، ثم قال بجواز الاستمناء باليد عند الضرورة، وليس رأيه هذا ببدع من القول والزور، لجواز ارتكاب أدنى الضررين لدفع أعلاهما، وهو عمل جائز في

(١) من سورة النساء: ٢٥.

(٢) سورة المائدة: ٥.

(٣) سورة القصص: ٢٧.

مذهب الحنابلة، قال في (الإقناع) ولا يعزر من استمنى بيده أي لقوة الخلاف فيه وضعف القول بحرمة^(١).

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية إن أبناء المهاجرين والأنصار في غزواتهم الطويلة كانوا يستريحون بالاستمناء باليد، وهذا الاستمناء هو كاسمه حقيقة ومعنى، ولا يسمى نكاحاً، فأخراج هذا المنى إلى التراب أو إلى الفراش أيسر من وضعه في فرج حرام، وقال شيخ الإسلام في فتاويه إن اضطر الشخص إلى الاستمناء بيده مثل أن يخاف الزنا إن لم يستمن أو يخاف المرض فهذا فيه قولان مشهوران، وقد رخص في هذه الحال طوائف من السلف والخلف^(٢).

هذا وإن أساطين الشيعة ورؤساءهم يتعففون عن هذا العمل، فلا نسمع بغني ولا فقير أنه سلم ابنته لرجل باستجاره لها يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو شهراً باسم نكاح المتعة، فهم يترفعون عن العمل بهذا أو عدم السقوط فيه لدناءته. فهو نكاح مفسدة وتقل في اللذات، وحتى إن جريمة الزنا قليلة فيما بينهم، وليس فيه شيء من المصالح سوى قضاء وطر الشهوة بخلاف النكاح الدائم الشرعي، فإنه يترتب عليه مصالح كثيرة منها الإحصان، ويعني أنه يحصن الزوج عن غير زوجته ويحصنها هي أيضاً، ومتى أشرك مع زوجته غيرها من الأخدان فإنه يفسد به نظام الزوجية الشرعية فيبغض زوجته وتبغضه.

ومنها أن الله سمي الزوجة سكيناً فيسكن إليها الزوج وتسكن إليه ويأنس بها فقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(٣). فالزوج سكن للمرأة يسكن إليها ويطمئن بها، فتجلب إليه الأنس والسرور والغبطة والحبور، وتقاسمه الهموم والغموم، ويكون بوجودها بمثابة الملك المخدم والسيد المحشوم. فمسكين مسكين رجل بلا زوجة، والعزاب هم أراذل

(١) ذكره صاحب الإقناع في باب التعزير من كتاب الحدود من المجلد الثالث

(١) المسألة ٢٨، ص ٦٢ من المجلد الأول لفتاوى ابن تيمية.

(٣) سورة الروم: ٢١.

الأحياء وشرار الأموات... كما أن الزوج كرامة ونعمة للزوجة يرفع مستوى ضعفها، وينشر جناح وحدتها، ويسعى عليها بكل ما تشتهي من الحاجات والنفقات، ويجعلها سيدة بيت، وسعيدة عشيرة، وأم بنين وبنات.

ومنها أن الله سمى الزوجة حرثاً الذي هو محل لإنشاء النسل المحبوب تكثيره عند الشرع، ففي الحديث أن النبي ﷺ قال: (تزوجوا الولود الودود فإنني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة) ولا توجد هذه الميزات في نكاح المتعة الذي غايته قضاء وطر الشهوة لا غير، ولهذا أمر النبي ﷺ بإعلان النكاح واشتهاره لشرفه فقال ﷺ: (أعلنوا النكاح) وقال: (فرق ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف)^(١). لكون النكاح الحرام يبالغ أهله في إخفائه وعدم بيانه، فنكاح المتعة غايته تفنن الذوق والتنقل في اللذات بدون رغبة منه ولا منها في إنجاب البنين والبنات بل إنه من الأسباب التي ينقطع بها النسل؛ لأنه متى تعاقب الرجال على المرأة بحيث تكون عند أحدهم شهراً وعند الآخر الشهر الثاني فإنه بذلك يفسد نظام الحمل من أجل اختلاط المياه في الرحم إذ هي بهذه الصفة من قبيل المتخذات أخذان.

وفي مذهب الزيدية: أن النكاح مؤبد فلا يجوز عندهم نكاح المتعة أو النكاح المؤقت إلى أمد مجهول أو معلوم وغايته إلى خمسة وأربعين يوماً أو أكثر من ذلك. فقد حدث زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنهم: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة عام خيبر».

وأخرج البخاري ومسلم والمؤيد بالله في شرح التجريد وغيرهم من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبدالله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية».

وأخرج البيهقي من طريق عبدالله بن لهيعة عن موسى بن أيوب عن إياس بن عامر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المتعة، قال: إنما كانت لمن لم يجد، فلما أنزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت».

(١) عن محمد بن حاصب الجمحي عن النبي ﷺ قال: «فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح»، رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه.

وأخرج البيهقي أيضاً أن رجلاً سأل عبدالله بن عمر عن المتعة فقال: (حرام).. قال: فإن فلاناً يقول فيها، فقال والله لقد علم أن رسول الله ﷺ حرّمها يوم خيبر، وما كنا مسافحين، وهذا يدل على تحريم المتعة.

ثم إن الشيعة تمسكوا في استدلالهم على نكاح المتعة بقوله سبحانه: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(١) وهذا الاستدلال لا صحة له، فإن هذه الآية سيقت في بيان ما يحل ويحرم من نكاح النساء كما يعلم من نظمها فيما قبلها وبعدها. وأن يكون الغرض المقصود من النكاح هو الإحصان وطلب النسل دون التمتع بسفح الماء والتقل في اللذات الذي يكون حظ الحيوان فيها أكثر من حظ الإنسان، ثم إن السنة تفسر القرآن وتبين ما أشكل فيه، وقد فسرت السنة هذا الاستمتاع وأن المراد به النكاح الشرعي.

فقد روى البخاري ومسلم: «أن النبي ﷺ قال: (استوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع أعوج، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه، فإن استمتعت بها استمتعت وبها عوج، وإن ذهبت تقيمها كسرتها، وكسرها طلاقها). فدل هذا الحديث على نفس ما دلت عليه الآية وأن المراد بقوله «فما استمتعت به منهن» أي بالنكاح الشرعي الذي يتخلله الطلاق عند عدم الوفاق، كما قال «وكسرها طلاقها» ونكاح المتعة ليس فيه طلاق ولا نفقة ولا ميراث، فيجوز عندهم أن يستأجرها بنكاح المتعة^(٢). فهو يتمشى على طريقة السفاح بحيث إن الرجل يتفق مع المسافحة أسبوعاً أو شهراً بأجر مسمى على سبيل الاختصاص بدون مشارك، ثم يتفق الثاني معها كذلك إلا أنهم لا يذكرون فيه نكاح المتعة. ولهذا قال علي رضي الله عنه: «لا أوتى بمستمتعين إلا رجمتهما».

فقوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ أي تَمْتَعْتُمْ، والزوجة تسمى متاعاً كما روى الإمام أحمد والدارمي أن النبي ﷺ قال: (الدنيا متاع وخير متاعها الزوجة

(١) سورة النساء: ٢٤.

(٢) بل إنهم يجيزون نكاح المتعة بالمرّة والمرتتين ومع بنت لها عشر سنين ولو بدون إذن أبيها، قاله في النهاية من كتب الشيعة: «وبهذا فهو لا يغادر من الزنا صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها».

الصالحة، التي إذا نظر إليها سرته، وإن أمرها أطاعته، وإن غاب عنها حفظته في نفسها وماله).

ثم إن النكاح الشرعي المؤبد يخالف نكاح المتعة المقدر بيوم أو أسبوع أو شهر، فإن نكاح المتعة ليس فيه سوى قضاء وطر الشهوة فقط بحيث يسفح ماءه في فرجها فهو يزيد في الولوع والشغف في التنقل في اللذات، فكلما سفح ماءه في امرأة انصرف عنها إلى غيرها؛ لكون الحب إذا نكح فسد، ولكون المتمتع بنكاح المتعة لا يقصد الإحصان وإنما يقصد مجرد السفاح والتنقل في اللذات بين المشتهيات، فتزداد به المرأة جنوناً لا إحصاناً بحيث تتصرف برغبتها عن النكاح الشرعي، ومن شروط النكاح الشرعي هو أن يكون عن رغبة في استدامة بقائها لإحصانه بها وطلب النسل منها، أما إذا تزوجها على عزم أن يطلقها بعد يوم أو يومين أو أسبوع أو على نية أن يبيحها لزوجها الأول فإن هذا نكاح باطل، ولا ينعقد، ولا تحل به المرأة لزوجها الأول، ويسمى «التيس المستعار».

عن ابن مسعود قال: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه.

ومن صفة المؤمنين ما أخبر الله عنهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(١) أي المتجاوزون ما أحل الله لهم إلى ما حرم عليهم.

إن متعة النساء في استئجار المرأة لوطئها يوماً أو أسبوعاً أو شهراً كانت من عمل الجاهلية، ثم بقيت على حالة الإباحة في أول الإسلام حيث كان الناس في شدة وحاجة، فلما وسع الله عليهم بالمال يوم فتح خيبر أي عام ستة من الهجرة حرّمها رسول الله ﷺ عن الله تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة، وقال: (إني كنت أذنّت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً).

(١) سورة المؤمنون: ٥-٧

فلقد أبيحت متعة النساء لهم في أول الإسلام كحالتهم في الجاهلية حيث كانوا مصابين بالفقر الشديد والفاقة والجوع والعراء، حيث كانوا يتقاسمون في بعض أسفارهم التمرة الواحدة، وحيث كان يوجد من بينهم سبعون رجلاً ما منهم رجل عليه إزار ورداء، بل إما إزار وإما رداء قد ربطوها في أعناقهم.

وفي الصحيحين «أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي فنظر إليها ثم صوب نظره، ثم طأطأ رسول الله رأسه، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست. فقام رجل فقال يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها، فقال: هل عندك من شيء؟ فقال: لا والله، فقال: انظر ولو خاتماً من حديد، فقال والله ما عندي ولا خاتم من حديد، ولكن هذا إزاري فلها نصفه، وليس عليه سوى إزار، فقال رسول الله: ما تصنع بإزارك إن لبستته لم يكن عليها منه شيء، وإن لبستته لم يكن عليك منه شيء، ولكن هل معك شيء من القرآن؟ فقال: نعم معي سورة كذا وكذا فقال: اذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن». مما يدل على أن متعة النساء قد أبيحت في زمان أبيح فيه أكل الميتة، وهذا معنى الفتوى التي قيل إن ابن عباس أفتى بها على أنه ليس بمعصوم، وقد زجره الإمام علي بن أبي طالب ﷺ فقال: ما أراك تاركاً هنيئاتك أما علمت أن رسول الله ﷺ قد حرّمها.

وجاء سعيد بن جبير إليه فقال ما هذه الفتوى التي سمعت الناس يتحدثون بها، فقال: ما يقولون؟ قال: يقولون: «إنك أبيحت متعة النساء، وقد سمعت ركاب الإبل يتغنون بها، فقال: ما يقولون. قلت يقولون:

أقول للشيخ لما طال مجلسه يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس

هل لك في خصرة الأطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقال: والله ما قلت إلا أنها محرمة كحرمة الميتة والدم ولحم الخنزير، وليس تأخير تحريم متعة النساء إلى زمن خبير ببدع من القول للحكمة والمصلحة فإن الله يحدث من أمره ما يشاء. وكانت الأحكام من الأمر والنهي والحلال والحرام تنزل على النبي ﷺ شيئاً بعد شيء كما كان بعضهم يكلم بعضاً في نفس الصلاة، فقال

لهم النبي ﷺ: (إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث من أمره أن لا تتكلموا في الصلاة) يقول الله سبحانه: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِهَا نَأَتْ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١). فقد أبيح للناس شرب الخمر في أول الإسلام، فكان أول آية نزلت في التمهيد لتحريمه هي قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٢)، ثم أنزل الله بعدها ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا﴾^(٣).

ومتى كان الشيء إثمه أكبر من نفعه وجب اجتنابه. ثم أنزل الله في السنة التاسعة من الهجرة قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٤). وهذه من سورة المائدة التي هي من آخر القرآن نزولاً، فأحلوا حلالها، وحرّموا حرامها. وهذا تحريم مؤيد يكفر مستحله، حتى إن الصحابة حزنوا على من قتل شهيداً وهي في بطنه، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٥) لكون الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها لقوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾^(٦) ومثله صلاة الصحابة إلى جهة المشرق، وهو قبلة اليهود والنصارى، حتى أنزل الله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٧)، وأتى رجل إلى بني عبد الأشهل وهم يصلون الفجر مستقبلين الشام، فقال أشهد بالله لقد أنزل الله على رسوله قرآناً، وأمر أن نستقبل القبلة، فاستداروا وهم في صلاتهم إلى جهة القبلة.

(١) سورة البقرة: ١٠٦.

(٢) سورة النساء: ٤٣.

(٣) سورة البقرة: ٢١٩.

(٤) سورة المائدة: ٩٠.

(٥) سورة المائدة: ٩٣.

(٦) سورة الاسراء: ١٥.

(٧) سورة البقرة: ١٤٤.

إن الله سبحانه لا يحرم شيئاً من المحرمات كالخمر والميسر ومتعة النساء إلا ومضرتة واضحة ومفسدته راجحة، ولهذا أوجب العلماء إقامة الحد على من يستحل متعة النساء لإجماع الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين على تحريمها إلى يوم القيامة، ولا عبرة بشذوذ الشيعة في هذا. وما نسبوه إلى أحد الصحابة كأبي وابن مسعود من أنهما فعلا المتعة زمن النبي ﷺ فإنه على فرض صحته محمول على فعله قبل تحريمه. وإلا فحاشا وكلا أن يستبيحا فعلها بعد تحريم النبي ﷺ لها وانعقاد إجماع الصحابة على تحريمها بالنصوص الصحيحة الصريحة. ومثله ما نسبوه إلى علي من قوله: «لولا نهي عمر عن المتعة لما زنى إلا شقي» فإن هذا من الكذب المفتري صريحاً على علي وعلى عمر بشهادة علي على ذلك، فإن له في البخاري حديثين بين فيهما أن رسول الله ﷺ حرم المتعة والحرمة الأهلية عام خيبر، ولم يحرمها عمر من تلقاء نفسه كما يقوله أعداؤه.

فقد أخرج البيهقي عن طريق عبدالله بن لهيعة عن موسى بن أيوب عن إياس ابن عامر عن علي رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المتعة، قال: وإنما كانت لمن لم يجد، فلما أنزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت». وأما احتجاج الشيعة بما روى مسلم عن جابر بن عبدالله: «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عنها عمر» فدعوى إسناد إنشاء التحريم إلى عمر هو باطل قطعاً، فما كان نهي عمر إلا بمثابة التبليغ والتنفيذ لحكم رسول الله ﷺ في تحريمها؛ إذ هو من واجبه، والنبي ﷺ قال: (فليبلغ الشاهد منكم الغائب فرباً مبلغ أوعى من سامع).

ثم قوله كنا نتمتع على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر فإن هذا مخالف للأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري ومسلم عن علي وعن سلمة بن الأكوع وعن ابن عمر، ولا يبعد أن يكون حديث جابر مكذوب عليه أو أنه دخل فيه شيء من زيادة بعض الرواة. والصحيح هو ما رواه مسلم عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي رسول الله ﷺ قال: (إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وأن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده شيء منها فليخل سبيلها، ولا تأخذوا مما

آتيموهن شيئاً). فهذا الحديث فيه ذكر الناسخ والمنسوخ، وكون التحريم صدر عن رسول الله عن الله ولم يقع من عمر ابتداءً إلا على سبيل التليغ والتفويض عن الله.

ومثله الحديث الذي احتج به صاحب المقالة عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو في الصحيحين قال: «كنا نغزوا مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء فقلنا: يا رسول الله ألا نختصي؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ ابن مسعود ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١).

إن من عادة صاحب المقالة أن يحتج بالمنسوخ الذي زال حكمه وبطل العمل به ويترك الناسخ المحكم الذي يجب العمل به والحكم بموجبه.

ونحن لا ننكر إباحتها متعة النساء في أول الإسلام على حسب حالتهم في الجاهلية وكونهم يستأجرون المرأة في أسفارهم الطويلة بالثوب وبالقبضة من التمر وبالقبضة من الدقيق، فابن مسعود وجابر على فرض صحة حديثهما يتحدثان عن حالتيهما في الجاهلية قبل تحريمها، كما يتحدث الصحابة عن شربهم الخمر قبل أن تحرم عليهم، وكما يتحدثون عن صلاتهم إلى المشرق قبل أن يحولوا إلى جهة الكعبة، وكما يتحدثون عن كون أحدهم يكلم صاحبه بحاجته وهو في صلاته زمن النبي ﷺ حتى أنزل الله ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٢) أي ساكتين فقال لهم النبي ﷺ: (إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث من أمره أن لا تتكلموا في الصلاة)، لكون أحكام الشرائع من الفرائض والمحرمات تنزل شيئاً بعد شيء، وإنما يؤخذ بالأخير فالأخير من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحكامه، وملاك الأمر خواتمه، وكل الصحابة مجمعون على تحريمها كالزنا سوى ما نسب إلى ابن عباس للمضطر، وقد تحامل عليه الإمام علي رضي الله عنه باللوم والتعنيف، وقال له إنك امرؤ تائه، فرجع ابن عباس عن فتواه، والصحابة كغيرهم يخطئ أحدهم في فتواه ويصيب.

(١) سورة المائدة ٨٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.

قال في (الروضة الندية)^(١):

(ونكاح المتعة) قال في الحجة: رخص فيها ﷺ أياماً ثم نهى عنها. أما الترخيص أولاً فلمكان حاجة تدعو إليه؛ كما ذكره ابن عباس فيمن يقدم بلدة ليس بها أهله. أشار ابن عباس أنها لم تكن يومئذ استجاراً على مجرد البضع بل كان ذلك مغموراً في ضمن حاجات؛ من باب تدبير المنزل، كيف والاستجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الإنسانية، ووقاحة يمجهها الطبع السليم.

وأما النهي عنها؛ فلارتفاع تلك الحاجة في غالب الأوقات، وأيضاً ففي جريان الرسم به اختلاط الأنساب؛ لأنها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الأمر بيدها فلا يدري ماذا تصنع؟ وضبط العمدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في غاية العسر؛ فما ظنك بالمتعة وإهمال النكاح الصحيح المعتبر في الشرع؟ فإن أكثر الراغبين في النكاح إنما غالب داعيتهم قضاء شهوة الفرج، وأيضاً فإن من الأمر الذي يتميز به النكاح من السفاح: التوطن على المعاونة الدائمة، وإن كان الأصل فيه قطع المنازعة فيها على أعين الناس - انتهى.

وفي شرح السنة: اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو كالإجماع بين المسلمين^(٢)...

إن الحاجة إلى النكاح ليست من الضرورة التي تبيح المحظور من الزنا ونكاح المتعة:

ولقد قيل تجوع الحرة ولا تأكل بشيها، وتأبى الدنيا ولو اضطرت إليها.

إن قول صاحب المقالة:

«إن نكاح المتعة أبيع في حالة الضرورة، وإن أكثر الشباب لا يستطيعون النكاح الشرعي لصعوبة التكاليف المترتبة عليه من الصداق وغيرها، فصاروا واقعين في هذه الضرورة التي تبيح لهم نكاح المتعة، أشبه بإباحة أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشربة الخمر لدفع اللقمة التي يغص بها».

فالجواب أن هذا الخطاب بعيد عن الصواب.

(١) صاحبها الإمام صديق بن حسن بن علي الحسيني الفتوحى البخاري.

(٢) انظر: الروضة الندية (٢/١٦٤-١٦٥).

ففي الحديث أن النبي ﷺ قال: (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم). رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة، فجعل جميع المنهيات من الأشياء التي يجب اجتنابها ولا يعذر أحد بارتكابها كالزنا وشرب الخمر؛ لأن هذه كلها ليست بأحمال على الجسم، وليست بأكل وشرب مما يفتقر إليه الجسم، بل كلها من المتروك، بل كل المنهيات كهذه؛ تركها أنفع من فعلها، وإنما تحتاج إلى شدة حزم وقوة عزم في انصراف النفس عنها، بخلاف الأوامر فإنها على حسب الاستطاعة، صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب؛ لأن الله سبحانه لا يكلف نفساً إلا وسعها.

فلو فعل أحد شيئاً من المنهيات والحدود وجب أن يعاقب بما يستحقه من الحد أو التعزير الذي يرجع فيها إلى اجتهاد الحاكم ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾^(١). لأن من لا يكرم نفسه لا يكرم ومن يهن الله فما له من مكرم؛ لأن الله سبحانه شرع الحدود للزجر بها عن مواقة المنهيات كالزنا ونكاح المتعة وغيرها، فكما أنه لا يستجاب لمرتكب كبيرة الزنا في دعوى الضرورة، فكذلك نكاح المتعة، وهو محرم كالزنا.

فقول بعضهم إن نكاح المتعة محرم كتحریم الميتة والدم ولحم الخنزير، فإن هذا التعريف قاصر عن حدود التعريف بتحريمها، وفيه شيء من التدليس والتلبس على أسماع الناس.

فإن نكاح المتعة حرام إلى يوم القيامة كما روى مسلم عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال: (إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً). وخطب النبي ﷺ بذلك عام الفتح، فهذا هو التعريف الكافي الشافي كما رواه الدارقطني أن النبي ﷺ قال: (إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها).

(١) سورة النور: ٢.

وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير ليس من تحريم المؤبد إلى يوم القيامة بل له أجل ينتهي إليه وهو وجود الضرورة المقتضية لإباحته، فمتى أصيب الإنسان بالجوع الشديد الذي أشفى منه على الهلاك أبيع له أن يتناول من الميتة أو لحم الخنزير ما يسدّ به رمقه، ولو مات بدون أن يتناول منها عدّ عاصياً. وقد قال بعض العلماء إنني لن أوتى برجل مات جوعاً ولم يأكل من الميتة فإنني لا أصليّ عليه لكونه قد أعان على قتل نفسه، والمطلوب منه إحياءها، ومن أحيائها فكأنما أحيانا جميعاً.

ومثله إباحة الدم للضرورة، وقد صار من أكبر العوامل والأدوية عند الأطباء في تدارك صحة المصابين بالجروح البليغة وبالرصاص الذي ينزف الدم عن الجسم، فيكون في حالة ضرورة في تدارك علاجه بالدم لسريانه في الجسم مما عسى أن يتدارك به حياته وصحته؛ لكونه لا بقاء للجسم بعد خروج الدم منه؛ بخلاف نكاح المتعة فإنه لا ضرورة إليه، وإنما يزداد صحة بتركه، وقد قال رسول الله ﷺ لرجل: (أقلل من النكاح فإنه نور عينيك وقوة ساقيك).

وقيل:

أقلل نكاحك ما استطعت فإنه ماء الحياة يصب في الأرحام

ولو كانت شهوة النكاح التي يجدها الإنسان في نفسه تبيح له نكاح المتعة لقليل بجواز الزنا للضرورة؛ إذ هما في الحكم سواء؛ بل إن نكاح المتعة أشد من الزنا، فإن الزنا يستخفي به أهله، أما نكاح المتعة فيجهر به.

وقد حدثني رجل من الثقات قال: أتيت أصفهان فوجدت نساء كثيرات صفواً ينادين الرجال بأصوات عالية: المتعة.. المتعة.

ومتى كان في مذهبهم وعقيدتهم أنه يجوز استئجار المرأة باليوم واليومين وبالمرّة والمرتين ويجوز مع بنت ابنة تسع سنين وعشر سنين بدون إذن أبيها أو وليها علمت حينئذٍ أنه الزنا قطعاً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة من الزنا إلا أحصاها.

تبقى تسميته بالمتعة والأسماء لا تغير المسميات عن حقائقها وأوصافها؛ كما أخبر النبي ﷺ عن أناس يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها.

ومن القواعد الأصولية أن الاعتبار في العقود بمقاصدها ومعانيها لا
بألفاظها ومبانيها .

فدعوى عدم صبره عنها حجة داحضة نظير إحالة ارتكابه لها على القضاء
والقدر، وما أذنب القضاء والقدر، ولكنهم المذنبون، ولما جاء عمر بن الخطاب
بسارق فقال له ما حملك على السرقة؟ قال حملني عليها قضاء الله وقدره، فقال:
وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره، فأمر به، فقطعت يده .

وقد شرع الله الحدود لتكون بمثابة الزواجر عن ارتكاب الجرائم. وحد يقام
في الأرض خير لأهلها من أن يمطروا أربعين صباحاً؛ لأن الحدود تقلل من فشو
انتشار المنكرات من الزنا وشرب الخمر، فلا يقبل من أحد دعوى ضرورته وعدم
صبره عند تغلب شهوته على عقله، ولو كان كذلك لفسد باب الأمر والنهي اللذين
عليهما مدار أحكام الشرع .

فكيف يقاس أكل الميتة للمضطر التي لو ترك أكلها لمات؟ وقد قال بعض
العلماء: لو ترك أكلها فمات لا يصلّى عليه، فكيف يقاس هذا على ضرورة الشهوة
إلى النكاح التي لا يخشى على أحد الهلاك بتركه؟ وبعض الناس يؤثر البقاء على
العزوبة مع توفر الشهوة. ومثله لو غص بلقمة فدفعها بشرية خمر التي هي نادرة
الوقوع، ولعلها لم يقع لها نظير في الدنيا .

وقد رأينا بعض العلماء من جعل هذه حجة في إباحة ربا النسيئة للمضطر
الذي يكفر من قال بإباحته، ولا شك أن هذا من باب الترخّص الجافي، والأحكام
الشرعية يجب بأن لا تعارض بترخّص جافٍ، ولا تشدّدُ غالٍ، ولا تحمل على علة
توهن الانقياد للحكم .

والنبي ﷺ حرم الربا بموقف جميع الناس بعرفة عام حجة الوداع، فقال: (إن
ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضع ربا عباس بن عبدالمطلب فإنه موضوع كله).

فحرم الربا تحريماً عاماً بدون استثناء مع كونه عمدة تجارتهم، فقد اشتهرت
قريش بالتجارات الواسعة من أجل رحلاتهم الصيفية والشتوية، ومن أجل توسعهم

في المعاملات الربوية، مع العلم أن جميع العرب سوادهم في حاجة وفقر شديد، فكانوا يقتسمون الزاد بالتمر الواحدة في غزوة العسرة القريبة من حجة الوداع، ومع هذا فلم يبيع رسول الله ﷺ تعاطي الريا للمضطر لدخوله في عموم قوله: (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه)، لكون الشخص متى صحت نيته، وصدق عزيمته، سهل عليه مفارقة المألوفات المحرمة كما قيل:

والنفس كالطفل إن تهمله شبَّ على حب الرضاع وإن تفضمه ينظم

ولهذا عزف الصحابة عن التعامل بالريا فلم يبق له ذكر بينهم؛ امتثالاً لأمر الله وطاعة لرسوله، ولم يقولوا لا نستطيع تركه؛ لأن من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه، ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً، ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب، ومثله عزوفهم عن الخمر التي كانوا قد شربوا على شربها ونشئوا على حبها، وإدمان شربها، ولما بلغهم تحريمها أخذوا يرمون الأوعية من أيديهم ثم خرجوا إلى السوق وبه ظروف الخمر فجعلوا يطعنونها بالسكاكين حتى سالت بالأزقة وهم يقولون والله إن كنا لنكرمك عن هذا المصرع، وأما اليوم فقد أهانك الله. ﴿وَمَنْ يَهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾^(١) ولم يقولوا لا نستطيع تركها، ولم يتعللوا بدعوى الضرورة، وهكذا يقال في نكاح المتعة.

فقد كان العرب في جاهليتهم يستأجرون المرأة بالثوب وبالأتوار من الأقط والشعير، ولما بلغهم خبر تحريمها وخطبهم النبي ﷺ قائلاً: (إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً) رواه مسلم. فعزفوا عنها كلهم غنيهم وفقيرهم لكونها من التحريم المؤبد إلى يوم القيامة كما يدل له لفظ الحديث، ثم إن النكاح قد يصبر عنه بعض الناس السنين الطويلة مع رجوليتهم وقوة شهوتهم خصوصاً الرؤساء والمجاهدون والمشتغلون بالعلم والتجارة والصناعة، فإنهم ينصرفون عنه الانصراف الكلي بدون أن يحسبوا بشدة، وكانوا يتغريون عن أهلهم

(١) سورة الحج: ١٨.

السنتين والثلاث ولا يجدون مساً من تعب العزوبة؛ وكنت ممن تغرب عن الأهل في طلب العلم أربع سنين ولم أجد مشقة في الغربة ولا في العزوبة، لكون الاشتغال بالعلم وبالأعمال الدينية والمالية يستدعي الانصراف الكلي على حد ما قيل:

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بأطهار

وإن الذين يولعون بمجالسة النساء والعكوف بينهن هم الفارغون البطالون الذين ليسوا في عمل دنيا ولا دين، وكذا الذواقون الذين ينتقلون في اللذات بين المشتريات، فلا يشبع نهما أحدهم شيء، حتى قيل إنه لو كان مع رجل جميع نساء أهل العراق فقدمت امرأة من الشام وذكر له جمالها لتمنى أن تكون زوجة له مضافة إلى نساء أهل العراق وقد قيل:

لا يشبع النفس شيء حين تحرزه ولا يزال لها في غيره وطر

ولا تزال وإن كانت بها سعة لها إلى الشيء لم تظفر به نظر

لكن من قرَّ عيناً بعيشه نفعه، ومن جمع الضرَّات يطلب لذة فقد بات في الأضرار غير سعيد.

لهذا رأينا شعراء العرب كإمرئ القيس وزهير وعمرو بن ربيعة وكثير عزة رأيناهم يكثرون المديح والمبالغة في أوصاف النساء وذكر محاسنهن بدقة الأوصاف الجميلة، خصوصاً عندما يريد تقديم قصيدة على فاضل، كما قدم زهير قصيدته في معشوقته سعاد؛ لأن عندهم متى جاد المدح في المليح فالنسيب مقدم. فبالغوا في الغوص على الأوصاف الشائعة المشتملة على الصدق والكذب، حتى قيل أعذبه أكذبه، كله من أجل غلبة الفراغ عليهم وكثرة اختلاطهم بالنساء في البادية زمن الجاهلية.

غير أن عشقهم يُتصور على ألسنتهم، وإلا فمن المشهور اتصافهم بالعفاف والحصانة كما في قصة بيعة النبي ﷺ للنساء حينما قال: (لا تشركن بالله شيئاً ولا تسرقن ولا تزنين) فقالت هند أو تزني الحرة يا رسول الله؟ استككاراً لذلك؛ لكون الزنا إنما يعرف في الإماء، ولسنا بهذا نكر شدة حاجة الرجل إلى المرأة الحاجة الضرورية من جهة الناحية الجنسية أو الاجتماعية، لكن هذه الحاجة الضرورية لا

ينبغي أن ترقى إلى درجة استحلال المحظورات من الزنا ونكاح المتعة؛ لكونها من اللذات ونعيم الحياة، يقول الله سبحانه: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١) والمزين هو الله، والنبي ﷺ قال: «حُبَّ إِلِي مِنْ دُنْيَاكُمْ الطَّيِّبِ وَالنِّسَاءِ». وقد تكلمنا في بعض مذكراتنا على شدة حاجة الرجل إلى المرأة وحاجتها إليه عند قوله سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(٢).

فقلنا: إن المرأة سكن للزوج، تجلب إليه الأنس والسرور والغبطة والحبور، وتقاسمه الهموم والغموم، ويكون بوجودها بمثابة الملك المخدم والسيد المحشوم، فمسكين رجل بلا امرأة، والعزاب هو أراذل الأحياء وشرار الأموات، فمتى تعاملتا بينهما بالمودة والرحمة فإنها السعادة الزوجية في الحياة، كما أن الزوج كرامة للمرأة، يرفع مستوى ضعفها، وينشر جناح وحدتها، ويسعى عليها بكل ما تشتهي من الحاجات والنفقات، ويجعلها سيدة بيت وسعيدة عشيرة وأم بنين وبنات، ولا توجد هذه الميزات في المنكوحة بالمتعة لأنها ليست بزوجة.

ولما جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب تجادله في خصومة لها أنشدها:

إن النساء شياطين خلقن لنا نعوذ بالله من شر الشياطين

فقالت ليس كذلك، ولكن قال الشاعر:

إن النساء رياحين خلقن لكم وكلكم يشتهي شم الرياحين

ثم رأينا صاحب المقالة يحتج بما زعم بأنه قول العلامة ابن القيم في زاد المعاد، وهو كذب منه، فإن العلامة يجزم بتحريمها.

لكنه في بحثه في فتح مكة طرق موضوع تحريم متعة النساء، فقال: من العلماء من قال إنها حرمت يوم خيبر وعليه تدل أحاديث علي في البخاري.

(١) سورة آل عمران: ١٤.

(٢) سورة الروم: ٢١.

ومنهم من قال إنما حرمت عام فتح مكة، ورجح هذا القول لما روى مسلم عن سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء عام أوطاس أي يوم حنين، وهو عام فتح مكة.

ثم طرق موضوع الخلاف، وهل تحريمها كتحریم الميتة ولحم الخنزير؟ أو هو تحريم مؤبد في الحضر والسفر؟ وهذا هو الصحيح لحديث ربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال: (إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة) ثم قال العلامة ابن القيم إن رسول الله ﷺ رخص فيها أي في ذلك الزمان للضرورة والحاجة في الغزو فمن رخص فيها في الحضر مع كثرة النساء وإمكان النكاح الشرعي المعتاد فقد اعتدى، والله لا يحب المعتدين. انتهى.

وبه يعلم أن النصوص الصحيحة الصريحة ترد على من ادعى أن بدء تحريم متعة النساء وقع من عمر اجتهاداً منه واستجاب الصحابة له من أجل هيئته، وهذا كله من الكذب على الله ورسوله وعلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ولم نر لهذا القول سنداً صحيحاً ولا حسناً؛ بل هو من نوع الكذب المفتري على عمر لكون الشيعة يبغضون عمر أشد البغض، ولهذا شددوا في الإنكار على من يقول بتحريم المتعة مع ظواهر النصوص الصريحة المؤيدة للتحريم مع الإجماع العام ولا عبرة بشذوذ المخالفين.

أما نهي عمر عن التمتع في الحج فإن له أصلاً من الصحة في الصحاح، وهو رأي رأي. والرأي يخطئ ويصيب، وليس الصحابي بمعصوم، فقد رأى أن يفرد الحج بسفرة، ويفرد العمرة بسفرة، فخالفه الصحابة على ذلك وأن رسول الله ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج في حجة الوداع، ولم ينسخها شيء، وبقي العمل بها إلى الآن، وصفة التمتع أن يحرم بالعمرة متمتعاً بها إلى الحج. فإذا طاف طواف العمرة وسعى سعي العمرة قصر من شعره، ثم يلبس ثيابه، ويتمتع بما هو مباح له من الطيب والنساء وغير ذلك من المحظورات كحالته قبل الإحرام، وإذا كان يوم الثامن يحرم بالحج، فهذه هي التي قال فيها ابن عباس حين نهى عمر عن التمتع فقال:

يوشك أن ينزل عليكم حجارة من السماء: أقول: قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر. أما القول بالنهي عن متعة النساء فإنما ذكره على فرض صحته إبلاغاً للسنة واشتهاراً لها لئيلج الشاهد الغائب.

ومن الكذب أيضاً ما نسبوه إلى علي من قوله: «لولا نهى عمر عن المتعة ما زنى إلا شقي»^(١)، فهذا مما لا صحة له، وينزه الإمام علي عنه، فقد ثبت عنه في الصحيحين من طريقين أن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء عام خبير، وعن سلمة بن الأكوع: «قال رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها»، رواه مسلم. وعن علي رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله عن المتعة عام خبير» متفق عليه. وعنه رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء وعن الحمر الأهلية يوم خبير»، رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد وابن حبان. وعن ربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: (إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً). رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد وابن حبان في صحيحه. قال أبو محمد بن حزم في المحلى، الجزء الحادي عشر: ولا يجوز نكاح المتعة وهو النكاح إلى أجل، وكان حلالاً على عهد رسول الله ﷺ ثم نسخها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ نسخاً باتاً إلى يوم القيامة.

ثم قال بعد ذكره للخلاف بين الصحابة في بداية تحريمها فقال ونقتصر من الحجة في تحريمها على خبر ثابت وهو ما روينا من طريق عبدالرزاق عن معمر بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه فقال: سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يخطب ويقول: (من كان تزوج امرأة إلى أجل، فليعطها ما سمي لها، ولا يسترجع مما أعطها شيئاً ويفارقها، فإن الله قد حرمها عليكم إلى يوم القيامة). قال أبو محمد: ما حرم إلى يوم القيامة فقد أمنا نسخه.

(١) كتاب جواهر الكلام في شرائع الإسلام للشيخ محمد حسن باقر النجفي.

فهذه النصوص الصحيحة الصريحة تكذب ما نسبوه إلى علي من قوله «لولا نهي عمر عن المتعة ما زنى إلا شقي».

وإن من حكمة الله في شرعه وخلقه أنه لا يسد عن النفوس باب ممنوعها إلا ويفتح لها باب مشروعها؛ لأن من ترك شيئاً لله عوضه الله ما هو خير منه، ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب، ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً.

لهذا حث النبي ﷺ على النكاح الشرعي لكونه من أسباب الغنى لقوله سبحانه: ﴿وَأَنْكَحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١)، فكم فقير عاد بعد الزواج غنياً.

وكذلك حث النبي ﷺ أمته على فتح أبوابه وتسهيل طرقه وأسبابه فقال: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج)، ولم يقل ومن لم يستطع فعليه بنكاح المتعة.

وقال: (خير الصداق أيسره)، وخير النكاح أقله كلفة، وقد أجاز نكاح امرأة بنعلين، وبوزن نواة من ذهب، وبخاتم من حديد، وبتعليم سورة أو سورتين من القرآن، وكذلك التخفيف من مؤونة وليمة العرس وغيرها، فقال: (أولم ولو بشاة) وقد أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير، ولم يتزوج أحداً من نسائه ولا زوج أحداً من بناته بأكثر من خمسمائة درهم، وهو قدر يقل عن مائة ريال، فلا يزني مع هذه التسهيلات إلا شقي، ولا يكلف الخاطب الزيادة في الصداق إلا بخيل^(٢).

ثم إن الشيعة يستدلون على رأيهم بما هو معلوم البطلان لتضليل العوام وضعفة العقول والأفهام، فهم يوردون لتأييد رأيهم ما دب ودرج من الأحاديث الموضوعية والأخبار المنكرة المكذوبة، ومن ذلك قولهم: «قلت لأبي جعفر رضي الله عنه للتمتع ثواب؟ قال إن كان يريد بذلك وجه الله تعالى، وخلافاً على من أنكرها،

(١) سورة النور: ٣٢

(٢) ولنا رسالة في استحباب تخفيف الصداق وجواز تحديده فلتراجع.

لم يكلمها كلمة إلا كتب الله بها جنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنة، فإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره قلت بعدد الشعر؟ قال بعدد الشعر».

وقولهم عن النبي ﷺ قال: (إني لما أسري بي إلى السماء لحقني جبريل عليه السلام فقال: يا محمد إن الله تبارك وتعالى يقول: إني غفرت للمتمتعين من أمتك من النساء).

ذكر أبو زهرة في كتابه موسوعة الفقه الإسلامي المجلد الأول، ص ٢ قال بعد ذكره لأقوال القائلين بإباحة المتعة: وهي مذهبهم واعتقادهم وعليها جمهورهم، لكن يوجد في أعقاب هذه الأقوال من ينكر متعة النساء من علماء الشيعة وينهى عنها أشد النهي.

من ذلك أن تحريم المتعة نقل صحيحاً عن الإمامين أبي جعفر محمد بن الباقر وأبي عبد الله جعفر الصادق وهما إمامان من أئمة الإمامية: فقد رواه أن بساماً الصيرفي سأل أبا عبد الله جعفر الصادق عن المتعة ووصفها له فقال رضي الله عنه: ذلك هو الزنى، وإنها من المخادنة التي نهى الله تعالى عنها في كثير من آيات القرآن؛ مثل قوله: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾^(٢)، ولقد جاء في الكافي عن الحسن ابن يحيى بن زيد فقيه العراق أنه قال: أجمع آل رسول الله ﷺ على كراهية المتعة والنهي عنها. والكراهية مع النهي تقتضي التحريم.

ورأس الأئمة بالإجماع عندهم هو علي كرم الله وجهه قد نهى عن المتعة نهياً مؤكداً فقد قال ﷺ: «لا أوتى بمستمتعين إلا رجمتها».

وقد نقل الكافي وهو أحد المصادر الأربعة لفقههم النهي عنها. وقد وجدنا في كتب الزيدية عن أئمة آل البيت عامة وعن الإمام جعفر الصادق خاصة ما ثبت

(١) سورة المائدة: ٥.

(٢) سورة النساء: ٢٥.

أنه يرى المتعة من الزنا، كما نسب هذا القائل القول بإباحة المتعة إلى البخاري ومسلم وعن ابن القيم في زاد المعاد وعن ابن كثير في النهاية وغيرها من الكتب، فيوهم الناس أن هؤلاء يقولون بإباحتها إلى يوم القيامة، وهو كذب صريح عليهم، فإنهم مجمعون كغيرهم على تحريمها إلى يوم القيامة.

والحاصل: أن المتعة ليست إلا من قبيل اتخاذ الأخدان الذي هو معروف من عادات الجاهلية، وسكت عنه النبي ﷺ في أول الإسلام عفواً حتى يجيء الوقت المعين لإعلان التحريم - وقد حان وقت تحريمه زمن خبير أي عام ستة من الهجرة، وقيل عام الفتح، وإنه بلا ريب لا تتفق المتعة مع مقاصد الإسلام من العلاقة بين الرجل والمرأة التي أحلها الله سبحانه وتعالى بكلمته، ولا يمكن أن يحل الله تعالى بكلمته اتخاذ الأخدان.

ثم إن هذا القرآن الكريم النازل على محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم لا يفادر صغيرة ولا كبيرة مما يحتاج إليه الناس إلا جاء بما يقطع النزاع ويعيد الخلاف إلى مواقع الإجماع في شأن هذه القضية وغيرها.

فقد حكى القرآن الكريم عن الرجل المعدم الفقير الذي يشتهي النساء بشدة ولا يستطيع صداق المحصنات الحرارير فماذا يصنع؟ أيحل له أن يستأجر امرأة بأجرة زهيدة إلى أجل مسمى ليتمتع بها أم لا؟ وهي عين القضية التي نحن بصددنا قال سبحانه: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَانْكَحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ (١).

ولم يقل ومن لم يستطيع منكم طَوْلاً أي صداقاً، والطول هو الغنى بالصداق، فليتمتع بامرأة بأجر معلوم إلى أجل مسمى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (٢) فلو كان حلالاً لما سكت عنه القرآن، ولو كانت المتعة تباح بحال لأبيحت لهذا المضطر الذي لم يجد

(١) سورة النساء: ٢٥.

(٢) سورة مريم: ٦٤.

صداقاً للمحصنات، ولكون المقام مقام ضرورة، والمقال جرى على حالة المخرج من هذه الضرورة، فأباح الله له أن ينكح الجارية المملوكة مع علمه باسترقاق أولاده فيها تبعاً لأهمهم، أما إذا كان غنياً يجد صداق الحرة المحصنة فإنه لا يجوز له أن ينكح أمة مملوكة؛ لكونه يذل نفسه باسترقاق أولاده إلا إذا كانت ملكاً له، وقد نزلت هذه الآية في زمان كان الأرقاء فيه كثيرين، فنكاح الأمة في مثل حالة هذا المقال هو نكاح شرعي يترتب عليه لوازم النكاح الشرعي، فحصرت هذه الآية النكاح في أربعة أمور، منها: اثنان حلالان، واثنان حرامان، فإن الحلال هو نكاح الرغبة الشرعي الدائم، ومنه زواج الفقير بالمرأة المملوكة.

والثاني: النكاح بملك اليمين.

وأما النكاح الحرام فمنه نكاح المسافحات اللاتي يزني بهن كل أحد.

والثالث: المتخذات أخذان أي التي تزني مع خليل واحد لا يشاركه فيها أحد، وقد جعل العلماء نكاح المتعة من قبيل المتخذات أخذان، وهذه الآية تشبه قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۖ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ (١) والمستأجرة يوماً أو أسبوعاً في سبيل نكاح المتعة لا تسمى زوجة لا لغة ولا عرفاً، ولا ينطبق عليها أحكام الزوجة الشرعية من الولي والإشهاد والنفقة والطلاق والميراث.

وبدل لهذه الآية قول النبي ﷺ: (يا مشعر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء) أي يكسر من حدة شهوته، ولم يقل ومن لم يستطع فليتمتع بامرأة بأجر معلوم إلى أجل مسمى، فلو كان جائزاً لوجب بيانه، ولما ساغ كتمانها؛ لكونه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه؛ إذ الأمر بنكاح المتعة أيسر من الصوم الذي لا يطيقه أكثر الناس وخاصة الشباب، مما يدل على عدم إباحة المتعة.

(١) سورة المؤمنون: ٥-٦.

ومثله إباحة نكاح الفقير للأمة المملوكة، فإن هذه الأمة لا توجد في كل زمان ومكان وخاصة في هذا الزمان الذي تم فيه إبطال الرق العام، وصار الناس كلهم أحراراً. ومما ينبغي أن يعلم أن الله سبحانه في كتابه وعلى لسان نبيه لا يحرم شيئاً من المحرمات كالزنا والزنا وشرب الخمر ونكاح المتعة إلا ومضرتة واضحة ومفسدته راجحة. وأنه لو انفتح للشباب والشابات إباحة نكاح المتعة الذي هو سهل وميسر لكل أحد بحيث يستأجر المرأة بنقد يسير في زمن قصير كيوم أو أسبوع أو مرة واحدة على مذهبهم يتمتع بها فإنه يفضل هذا على الزواج وتحمل تبعته وتكاليفه. فلو فتح لهم إباحة هذا لانصرفوا برغبتهم عن النكاح الشرعي، وتؤثر المرأة أن تبقى خالية من الأزواج وبريئة من الحمل وأعباء مشقته وتكاليفه؛ لكون المسافحة لا ترغب أن تحمل، ولا رغبة لها في الزواج الشرعي الدائم؛ لكونها مسحورة بالتنقل في اللذات، وكذا الرجل يفضل التنقل من واحدة إلى أخرى، وبذلك يقل النسل أو ينقطع وقد لعن رسول الله ﷺ الذواقين من الرجال والذواقات من النساء، ويوجد في هذا من المضار ما يوجد في السفاح من قلة النسل واختلاط الأنساب والعداوة بين الأغيار.

ولهذا رأينا من عرفنا من الشيعة أنهم أبعد الناس عن هذا العمل وأشدهم بغضاً له، فلا نسمع بغني ولا فقير ولا شريف ولا حقير أنه أجر ابنته أو موليته رجلاً يتمتع بنكاحها أسبوعاً أو شهراً بأجرة معلومة، فهم يترفعون بشرفهم واحترام محارمهم عن السقوط في هذه المهانة؛ حتى كانت جريمة الزنا نادرة الوجود فيما بينهم، ولهذا ختم الله هذه الآية بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٦) وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا (١) والله أعلم.

صاحب الفضيلة الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود

رئيس المحاكم الشرعية والشؤون الدينية

بدولة قطر

أحمد إليكم الله تبارك وتعالى الذي يوفقكم دوماً إلى الخير وصالح الأعمال، وأصلي وأسلم على رسوله الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه، واتبع طريقته إلى يوم الدين وبعد:

سعدت بالاطلاع على رسالتكم (بطلان نكاح المتعة بمقتضى الدلائل من الكتاب والسنة) وتتبع مصادرها.

وقد تبين لي أن الغاية من الرسالة: بيان حكم الشرع في نكاح المتعة إزاء الفتنة بإباحته في العصر الحديث على يد أحد علماء الشيعة والتي قد تجد لها هوى بين نفوس الشباب والشابات في المجتمع القطري وغيره من المجتمعات الإسلامية نظراً لغلاء المهور ووجود أزمة الإسكان، وتعد من عوامل الهدم لكيان المجتمع الإسلامي.

وتبدو قيمة الرسالة في كشف التزييف والتدليس الذي اعتمد في الأدلة لإباحة نكاح المتعة، وهدم رأيهم بأقوال أئمتهم وبالأدلة القاطعة من الكتاب والسنة وإجماع أهل العلم من ذوي العقل الراجح.

وتتميز الرسالة بأسلوب علمي هادئ ومقنع، وتدل على رجاحة عقل مؤلفها، ونقاء قلبه، وإخلاصه للإسلام، ورصده لما يعتري المجتمع الإسلامي من شبهات للزيغ والضلال، وتقديم الدواء الناجع بالأدلة القاطعة المعتمدة.

فجزى الله الشيخ عبدالله بن زيد خيراً عما يقدم للإسلام، وأجرى على يديه النفع للأمة الإسلامية، وبارك الله في عمره وعمله، ونفع به.

الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد

رئيس محكمة الفئة الأولى بالإسكندرية ومعار خبيراً للبحوث الإسلامية

برئاسة المحاكم الشرعية

٢٥ رجب ١٤٠٠هـ - ٨ يونية ١٩٨٠م